مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٣٨**

الأربعاء ٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد ماتجيلا	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ريبكين
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد موريسون غونساليس
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/776)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/776)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للمشاركة في هذه الجلسة.

تنضم السيدة زروقي إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/776، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر مجلس الأمن على دعوتي للمشاركة في مناقشة اليوم، التي تأتي بعد اختتام المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، حيث كانت جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاؤها نشطين للغاية.

وقد أوجدت دينامية إيجابية جديدة من المرجح أن تفضي في نهاية المطاف إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد الانتقال السلمي للسلطة الذي شهدناه في بداية العام. وقد أُطلقت مبادرات دبلوماسية إقليمية. وتم تشكيل حكومة ائتلافية، مع خطة طموحة تهدف إلى تحقيق الاستقرار في البلد وتحسين إدارته وتوجيهه نحو تحقيق التنمية الاقتصادية. وبات لزاما على كامل الطبقة السياسية الكونغولية دعم تلك الدينامية والعمل على توطيدها. ويمثل إنشاء المجلس الوطني ومجلس الشيوخ ومجالس المقاطعات – التي بدأت جلساتها البرلمانية في الأسبوع الماضي – فضلا عن تشكيل الحكومة مؤخرا، وهو ما ذكرته للتو، نقطةَ البداية لتوطيد دعائم الديمقراطية في البلد.

ولا يزال تحقيق التوازن في أداء هذه المؤسسات هشاً. وتعمل الأمم المتحدة عن كثب مع الرئاسة والحكومة وجميع المؤسسات الكونغولية لمساعدتها على تحديد أولويات الخيارات من أجل توطيد الاستقرار والتأكد من اتساق أنشطة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الوكالات والصناديق والبرامج، مع الأولويات الوطنية، مما يخدم تعزيز أثرها. ولئن كنا مستمرين في دعم السلطات الكونغولية في تحييد الجماعات المسلحة التي تشكل تهديدا غير مقبول للسكان المدنيين، يجب علينا أن نعزز معا الوظائف السيادية للدولة وقدرتها على إدارة البلد عن طريق تعزيز سيادة القانون.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن الفرص التي يتيحها ظهور نظام سياسي جديد تعمل على هبوب رياح الأمل، كما قال الأمين العام خلال زيارته الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، لا يعني أن اغتنام تلك الفرصة يخلو من المخاطر والتحديات، ويجب أيضا أن يتم تحويلها على نحو عاجل إلى إغاثة وتحسين مستدامين للعديد من الكونغوليين الذين لا يزالون يعيشون في جو يتسم بانعدام الأمن

والاعتماد على المعونة الإنسانية والاستبعاد الاقتصادي. وكما هو مبين في التقرير المعروض على المجلس (S/2019/776)، فإن التصعيد الأخير لأعمال العنف بين القبائل والجماعات المسلحة – الذي يجري أحيانا على أسس عرقية – والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان أدت إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان في العديد من المناطق في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ولا يزال عدد كبير من الجماعات المسلحة – المحلية والأجنبية على حد سواء – بما في ذلك على وجه الخصوص تحالف القوى الديمقراطية، وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة تلحق خسائر فادحة في صفوف المدنيين، بالإضافة إلى الحالة الإنسانية المتردية أصلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويساورني القلق البالغ إزاء مستوى الوحشية التي تستخدم ضد المدنيين في عدد من الحوادث التي وقعت مؤخرا. فقتل ١٤ مدنيا وقطع رؤوسهم، بمن فيهم ١١ طفلا في بوكاتسيلي، إيتوري، فضلا عن الإبلاغ عن حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في إقليم فيزي، كيفو الجنوبية، هو أمرٌ غير مقبولٍ ويبعثُ على القلق العميق. وسنبذل كل ما في وسعنا لكفالة إلقاء القبض على الجناة ومحاسبتهم. ووقع حادث مقلق آخر في شكل هجوم عبر الحدود شنته إحدى الجماعات المنشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في قرية كينيغي في رواندا، مما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين وتهديد الاستقرار والأمن الإقليميين. ولذلك فإن يتسم الإعراب عن الدعم المقدم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية إيجاد استجابات أمنية المشتركة للحالة في شرق البلد، بحسن التوقيت ويُثلج الصدر.

وأؤمن إيمانا راسخا بأن مواصلة تعزيز الوظيفة الأساسية للدولة، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع المهني على قطاعي الدفاع والأمن وتمكين الجهاز القضائي، بالإضافة إلى التصدي لهذه التهديدات الأمنية من خلال الوسائل العسكرية، ستمكن الحكومة من مواجهة هذه التهديدات على نحو أفضل. وبينما تواصل بعثة الأمم المتحدة معالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع، فإنها تركز تركيزا كبيرا جدا على دعم الحكومة، بما في ذلك تشجيع جهود الوساطة والمصالحة على الصعيدين المحلي والوطني، والرد على التحريض على الكراهية العرقية من خلال الاستراتيجيات المستهدِفة ضد خطاب الكراهية. وتبين العملية الجارية التي تشمل قوات المقاومة الوطنية في إيتوري أن بوسع الجهود المبذولة لضمان الاتصالات الأمنية الفعالة، فضلا عن استمرار المشاركة السياسية والمجتمعية أن تسفر عن نتائج ملموسة. وهناك حاليا ما يزيد على ٩٠٠ من العناصر المقاتلة تم تجميعهم إلى حين إبرام اتفاق السلام في وقت لاحق من هذا العام.

وبالإضافة إلى هذه العمليات لا تزال إعادة إدماج الأعضاء السابقين في الجماعات المسلحة بعد موجة استسلام الكثيرين منهم في بداية عام ٢٠١٩ مهمة حيوية. وأؤمن إيمانا راسخا بأن ذلك سيكون لها تأثير على الاستقرار في البلد.

ولذلك أدعو المجتمع الدولي إلى دعم الحكومة في اتباع نُهج مستدامة محلية تتسم بالمرونة وتستند إلى المجتمع المحلي، ومن شأنها تحقيق العدالة وإرساء أسس بناء السلام والتنمية في الأجل الطويل.

وأشعر بالارتياح للاتجاه التنازلي العام في عدد حالات الإصابة بفيروس إيبولا طوال شهر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر. ويرتبط ذلك بزيادة التنسيق بين جهود الاستجابة الشاملة وتعزيز نهج متكامل لتهيئة بيئة مواتية للاستجابة والتركيز بقدر أكبر على زيادة قبول الأهالي لضمان الوصول الكامل إلى المناطق المتضررة من الفيروس.

ويجب علينا ألا نحيد عن دعمنا لهذا الكفاح الذي لا يزال فوزنا به بعيدا. ولا يزال تحقيق القبول بالاستجابة تحديا يوميا في المناطق الأكثر تأثرا بالفيروس مؤخرا. ويذكرنا ذلك بأهمية

التصدي لفيروس إيبولا فضلا عن تلبية احتياجات السكان عموما بما فيها احتياجات السلامة والرعاية الصحية والصرف الصحي والتعليم. ويتسق ذلك مع الرسالة الواضحة التي أرسلها السكان خلال الفترة الانتخابية التي تدعو إلى التنمية المستدامة وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وتحقيق السلام في المقام الأول.

وأؤكد مجددا استعداد البعثة لمساعدة الحكومة في دعم حماية المدنيين وتعزيز الاستقرار ومواصلة تعزيز مؤسسات الدولة الرئيسية. ونحن بحاجة جماعية إلى الاستفادة من أجواء الأمل والمضي صوب مستقبل ينسجم مع آمال وتطلعات الشعب الكونغولي. وأود أن أشكر المجلس والدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم في ذلك الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة ويثني على السيدة ليلى زروقي الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطتها الممتازة.

ترحب كوت ديفوار بالتطورات الإيجابية في الحالة الاجتماعية – السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة ما يتعلق بتعيين رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة الجديدة وموافقة الجمعية الوطنية على برنامج الحكومة في ٦ أيلول/سبتمبر. ويعتبر هذا البرنامج إطارا للعمل المتضافر الذي سيمكّن الحكومة من إجراء إصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية. ولذا يحث بلدي المؤسسات المالية الدولية ووكالات المساعدة الإنمائية والشركاء الثنائيين على تقديم المزيد من الدعم للحكومة الكونغولية لأجل توطيد السلام والاستقرار.

ويلاحظ وفد بلدي أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية بدعم من البعثة لا يزال الوضع الأمني في المقاطعات الشرقية من البلد باعثا على القلق. وللأسف لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية ذات الصلة بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية تزعزع الاستقرار في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة إيتوري. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية تحييد تلك القوى الهدامة تقع على عاتق الحكومة الكونغولية، فإن ذلك لن يتحقق دون مشاركة جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، وخاصة البلدان المجاورة.

وفي ذلك الصدد، يشيد وفد بلدي بعقد مؤتمر القمة الرئاسي الرباعي الذي عقد في لواندا في ١٢ تموز/يوليه بين رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وأوغندا ورواندا، الذي تشدد نتائجه على أهمية التكامل الاقتصادي وتعزيز التعاون في مجالي السلام والأمن في إطار الجهود الإقليمية الرامية إلى مكافحة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدعو بلدي أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن في إطار تنفيذ برنامج عملها.

ولا تزال الحالة الإنسانية التي تفاقمت بسبب استمرار تفشي وباء إيبولا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق كبير لوفد بلدي. ويعزى تفاقم الأزمة الإنسانية بسبب الصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية في الوصول إلى السكان المحتاجين إلى هشاشة الوضع الأمني. ويضاف إلى ذلك انخفاض مستوى التمويل اللازم للوفاء بالمبلغ المطلوب لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية، والمقدر بنحو ١,٦٥ بليون دولار.

وفي ذلك الصدد، يعرب بلدي عن تقديره لأعضاء فريق الاستجابة الذين يتصدون في الخطوط الأمامية لمكافحة وباء إيبولا، والعاملين في المجال الإنساني على عملهم المثالي في بيئات أمنية وصحية صعبة للغاية. ويحث بلدي أيضا جميع المانحين على الوفاء بالتزاماتهم نظرا لأهميتها في استمرار تقديم وتعزيز المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين.

وختاما، ترحب كوت ديفوار بالتزام المجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في الميدان. ونرى أن الزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر دليل على استعداده لإعادة تأكيد الدعم الدولي للسلطات الكونغولية وتضامنه ودعمه لضحايا أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، فضلا عن دعمه وتضامنه مع السكان الذين يعيشون في المناطق المتضررة من وباء إيبولا.

السيد أوغاريلي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للإحاطة المفيدة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي التي نكرر دعمنا لجهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

بداية، نرحب بالتقدم المحرز في الساحة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت قيادة الرئيس فيليكس تشيلومبو تشيسيكيدي. ويشمل ذلك تشكيل حكومة ائتلافية وتعيين السيد سيلفستر إيلونغا إيلونكامبا رئيسا للوزراء، والموافقة على برنامج الحكومة. وبذلك وضعت الأسس الضرورية المؤدية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب أيضا باستئناف العلاقات السياسية والدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة دون الإقليمية: رواندا وأوغندا وبوروندي وأنغولا. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية بسبب أنشطة الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية في الجزء الشرقي من البلد، وكذلك جيوب العنف القبلي التي ما تزال تسبب الوفيات والتشريد.

ونؤيد في ذلك الصدد مبادرة الرئيس تشيسيكيدي التي أعلن عنها في مؤتمر القمة التاسع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعقود في دار السلام لإنشاء تحالف إقليمي لاستئصال الجماعات المسلحة من المقاطعات الشرقية ردا على أعمال التطرف والإرهاب التي حدثت في منطقة بيني.

وعليه نرى أن من المهم للغاية تكثيف أوجه التآزر بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الأمن الكونغولية لوقف أنشطة تلك الجماعات التي تشمل التجنيد القسري للأطفال الجنود. وينبغي استكمال ذلك باتخاذ خطوات فعالة صوب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين.

ونعتقد أن البيئة الحالية تزيد من أهمية العنصر المدني لعمليات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع الحوار، ومنع حالات العنف الجنسي بين أفراد المجتمع المحلي، وبناء الثقة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في البلد، وتنسيق الدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون. كما نشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل مع مختلف القوى السياسية من أجل تيسير إصلاح النظام القضائي بصورة تركز على تحويله إلى حجر الزاوية في مكافحة الإفلات من العقاب والفساد في البلد ومكافحة استمرار الحالة المثيرة للقلق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

والتركيز على إنهاء العنف ينبغي ألا يجعلنا بأي حال من الأحوال نغفل الحاجة الملحة المتمثلة في التصدي فورا وبصورة متزامنة للحالة الإنسانية المقلقة التي تهدد جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي يبدو أنها تزداد سوءا في الميدان. فنحو ١٠ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبالإضافة

إلى ذلك، فإن السكان يواجهون مشاكل خطيرة في شكل تفشي الأمراض مثل الكوليرا والحصبة وفيروس إيبولا، التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية مؤخرا طارئة صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً. ونثني بصفة خاصة على التزام الحكومة بالتصدي لآفة فيروس إيبولا من خلال إنشاء لجنة متعددة القطاعات للخبراء للإشراف على مختلف حالات تفشي المرض على الصعد الوطنية والإقليمية والمحلية. ونرحب أيضا بالدعم الدولي، مثل ما تقدمه الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي توفر الأمن لأفرقة الرد السريع، بما في ذلك في مناطق التعدين.

وفي الختام، نؤكد من جديد الالتزام الذي تعهدنا به للبعثة بمواصلة الإسهام على نحو حاسم في الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع فيها، ولا سيما مكافحة العنف الجنسي، وتشجيع مشاركة المرأة في عمليات السلام.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر السيدة ليلى زروقي على ما وافت به المجلس كالمعتاد من معلومات شاملة ومفصلة.

تتابع غينيا الاستوائية التطورات الإيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية باهتمام كبير. ونشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2019/776)، ونكرر الإعراب عن امتناننا للممثل الخاص. كما نشكر جميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والمنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والمنظمات غير الحكومية على جهودهم والتزامهم بعملهم. وأثني على الإرادة السياسية التي أبدتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبفضل جميع هذه الجهات الفاعلة، تهب على البلد رياح إيجابية.

ونتيجة لجهود المجتمع الدولي وتصميم الشعب الكونغولي، فإننا نحتفل اليوم بالتطورات الإيجابية الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل إجراء انتخابات سلمية والنقل السلمي للسلطة وتشكيل مجلس الشيوخ والبرلمان وتعيين رئيس الوزراء وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة. وهذه بلا شك خطوات في الاتجاه الصحيح نحو الاستقرار الدائم في ذلك البلد العظيم، الذي أكدنا في مناسبات عديدة على أهميته في كل جانب من جوانب الحياة في منطقتنا دون الإقليمية.

وينبغي أن نكفل أن المجتمع الدولي يساعد الحكومة الكونغولية حتى يتسنى لها تأمين كامل السيطرة على القوات العسكرية في البلد ومن ثم بسط سلطتها على جميع أنحاء إقليمها الوطني من أجل الدفاع عن استقلالها وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، فإننا ندعو أيضا إلى كفالة تهيئة أجواء في المنطقة تتسم بحسن الجوار والتعاون الإقليمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٤٢٤ (٢٠١٨). إن التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل علاقة هامة لا غنى عنها في الكفاح من أجل القضاء على الجماعات المسلحة في البلد.

وقد أدت آثار الحرب ووجود الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والتشريد القسري للأشخاص وأزمة إنسانية مزمنة بعواقب وخيمة. وعلى الرغم من المساعدة التي تقدمها الحكومة وشركاؤها الدوليون، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من الأشخاص الذين لا يزالون عرضة لسوء التغذية والكوليرا والحصبة وفيروس إيبولا. ومواجهة فيروس إيبولا تحديدا تتطلب المساعدة التقنية والمالية من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نثني على الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى البلد.

وبالنظر إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمتلك طائفة واسعة من الموارد الطبيعية والاحتياطيات المعدنية الكبيرة، من الأهمية بمكان ضمان أنها تحظى الدعم الرئيسي في مكافحة الاستغلال والاستغلال التجاري غير القانونيين لمواردها الطبيعية وفي توطيد وتنفيذ آليات التصديق والبروتوكولات، بما يسمح لمنافع تلك الموارد أن تسهم في تنمية البلد ورفاه الشعب الكونغولي. وينبغي أن يكون بمقدور جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تحقق الاستفادة القصوى من إمكاناتها الهائلة، وهو ما سيترتب عنه بلا شك أثر إيجابي جدا على منطقتنا دون الإقليمية.

ويعتقد وفد غينيا الاستوائية اعتقادا راسخا أننا بحاجة إلى بذل جهود متضافرة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية التصدي بشكل مناسب وبطريقة منسقة للنزاعات في المنطقة بشكل عام وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص. ونثني على الإرادة السياسية المتجددة التي أبان عنها قادة المنطقة أظهرت في تعزيز العلاقات فيما بين بلدانهم، ومعالجة خلافاتهم عن طريق الثقة والحوار والعمل بصورة بناءة على إدارة الحوادث عبر الحدود من أجل تعزيز التعاون والتكامل، بغية تحقيق الاستقرار الذي لا غنى عنه لتمكين التنمية والتجديد اللذين سيؤديان إلى الازدهار في هذه المنطقة دون الإقليمية الرئيسية في أفريقيا.

وفي الختام، نحث الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليين على مواصلة تطوير أوجه التآزر مع الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولا يسعنا أن نختتم بياننا دون الإعراب مجددا عن امتناننا للبعثة على ما قامت به من عمل مضن وممتاز في سياق معقد. ونتمنى لها النجاح في التكيف مع الظروف والديناميات الجديدة والتطورات الإيجابية التي تجري حاليا في بلدنا الشقيق الكبير في وسط أفريقيا. وفي هذا المكان وهذه اللحظة يمكننا أن نرى أن الطبقة السياسية والشعب الكونغولي بصدد بلوغ مرحلة النضج في نفس الوقت.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها.

إن تشكيل حكومة ائتلافية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حد ذاته يبين أن البلد قد حقق نقلا سلسا للسلطة منذ انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقد وضعت الحكومة الجديدة برنامج عمل وافق عليه البرلمان بالفعل، يركز على مجالات السياسية والدفاع والأمن وإعادة البناء الاقتصادي والمالي والقطاعات الاجتماعية والثقافية. ويسعى الرئيس تشيسيكيدي إلى تنفيذ برنامج دبلوماسي فعال وحافل. فقد اجتمع برؤساء أنغولا ورواندا وأوغندا. كما حضر مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في محاولة لحل مسألة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي.

وتبين تلك الاتجاهات الإيجابية أن الحكومة الكونغولية لديها القدرة والرغبة من أجل حماية الأمن القومي وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية في مختلف مجالات الشؤون المحلية والخارجية، وفقا لأولويات الحكومة الجديدة. وقد رحبت الصين بالزيارة الناجحة التي قام بها الأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر. وفي تحد للمخاوف المتعلقة بوباء إيبولا والتهديدات الأمنية، غامر الأمين العام بزيارة عمق المنطقة التي تعاني تفشي فيروس إيبولا في الجزء الشرقي من البلد، حيث اجتمع مع العاملين الطبيين الذين يقومون بمكافحة الوباء ومع المرضى في فترة النقاهة، كما قام بتفقد مخيمات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مُثبتا على

نحو قوي دعم الأمم المتحدة في مكافحة وباء إيبولا والمشاكل الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود اليوم أن أركز على ثلاث مسائل: أولها البعثة، التي ما برحت منذ زمن طويل تؤدي دوراً هاماً في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشير تقرير الأمين العام (S/209/776) إلى أن البعثة لا تزال تضطلع بدور رئيسي في التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية التي يواجهها البلد، وأنه ينبغي أن تتعاون بفعالية أكبر مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي للجماعات المسلحة. ووفقاً للقرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، يتعين على الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً يتضمن استعراضا استراتيجيا لما تم مؤخرا من إصلاح وخفض تدريجي للبعثة. ومن المأمول أن تواصل الأمانة العامة تعزيز التواصل والتشاور مع الحكومة الكونغولية والبلدان المساهمة بقوات بغية تقديم توصيات بشأن التوجه المستقبلي للبعثة على أساس الاحترام الكامل لرغبات البلد المعني، تمشياً مع التطورات الميدانية.

ثانياً، تؤمن الصين بأن التعاون الإقليمي عامل أساسي في التصدي للجماعات المسلحة الأجنبية ووقف التدفق غير المشروع للأسلحة. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تعزز تبادل المعلومات والتنسيق الاستراتيجي مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وأن تدعم الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في الوفاء بالتزامات كل منها، وأن تعزز التعاون الإقليمي، وتعالج الأسباب الجذرية للنزاع سعياً إلى تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة.

ثالثاً، تدهور الوضع الإنساني في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب النزاعات القبلية والعنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة والأوبئة، إذ يواجه نحو ١٣,١ مليون شخص أزمات غذائية وهناك ٤,٥ ملايين طفل يعانون من سوء التغذية. كما واصلت الصين متابعة تطور وباء إيبولا عن كثب. ومنذ تفشي المرض في عام ٢٠١٨، قدمنا مليون دولار على شكل مساعدة نقدية إلى الحكومة الكونغولية ومليوني دولار لتمويل منظمة الصحة العالمية عن طريق صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما ستقدّم الصين مساعدة إنسانية طارئة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى في المستقبل القريب وتتعاون مع منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي للسيطرة على الوباء والحيلولة دون اتساع دائرة انتشاره. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة الإنسانية والوفاء بالتزاماته بتقديم المعونة والتخفيف من حدة النقص في التمويل.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة زروقي على إحاطتها.

لقد أدلى الشعب الكونغولي في كانون الأول/ديسمبر الماضي بأصواته تأييداً للتغيير والانتقال السلمي للسلطة والاستقرار ومستقبل أكثر إشراقاً. وتشيد الولايات المتحدة بتشكيل الحكومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الآونة الأخيرة التي تضم قادة جدداً يمكن أن يساعدوا على تحقيق هذا المستقبل. ونشيد بالرئيس تشيسيكيدي على الالتزامات التي تعهّد بها هو وحكومته وعلى الخطوات الأولى التي اتخذتها للحد من تفشي مرض إيبولا، ومعالجة انعدام الأمن في الجزء الشرقي من البلد، ومحاربة الفساد. والإجراءات الملموسة هي فقط التي ستُثبت للشعب الكونغولي أن هذه الحكومة تمثل التغيير الذي صوّت لأجله.

ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل مكافحة الإيبولا، لا سيما الدعم والقدرات الفريدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبما أن الولايات المتحدة هي أكبر البلدان المانحة

لتمويل الاستجابة، فهي تلتزم التزاماً راسخاً بالصحة على الصعيد العالمي. ومع ذلك فإننا نحث الآخرين على التبرع بسخاء لخطة الاستجابة الاستراتيجية الأخيرة، التي تدعو إلى جمع مبلغ ٣٧٦ مليون دولار من تمويل المانحين.

ولئن كانت الحكومة قد ركزت بحق على انعدام الأمن المزمن في شرق البلد، فإننا لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة على أيدي الجماعات المسلحة والميليشيات المحلية. كما نشعر بالجزع إزاء استمرار ورود تقارير عن الهجمات التي تشنها تلك الجماعات في جميع أنحاء كيفو الشمالية، فضلاً عن تصاعد العنف في جنوب كيفو. ونقدّر الجهود التي تبذلها البعثة في خضم الاضطرابات لزيادة الأمن من خلال تكثيف وجود القوات فضلاً عن دعمها لجهود المصالحة في المنطقة الشرقية. وعلى الرغم من أن إنهاء العنف هو شرط ضروري للسلام، فإنه ليس ضمانة له. ولذلك نحثّ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسها على العمل عن كثب مع البعثة والسلطات المحلية لوضع خطة طويلة الأجل للعدالة والمصالحة، تعالج المظالم القائمة منذ وقت طويل والهياكل التي تسمح بالعنف.

ونتوقع أيضاً أن نرى الحكومة تقوم بإصلاح قطاعها الأمني، بما في ذلك عن طريق تحسين المعايير في الشرطة الوطنية والقوات المسلحة، وإخضاع من ينتهك حقوق الإنسان للمساءلة، وتسريح ونزع سلاح الجماعات المسلحة الراغبة في ذلك وإعادة إدماجها في الحياة المدنية. وفي الشرق، أنشأت سلطات المقاطعات بالفعل لجنة للتحقيق وفتحت حوارين اثنين بين القبائل بدعم من البعثة. وهاتان خطوتان صغيرتان ولكنهما جديرتان بالثناء. ونعترف كذلك بانفتاح رئيس الجمهورية مؤخراً على البلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى، ونأمل أن تُسفر تلك الاجتماعات عن نمط جديد من الحوار بحسن نية بهدف إحلال السلام الدائم في المنطقة الإقليمية.

يعتمد استقرار المؤسسات الديمقراطية على ثقة المواطنين بمسؤوليهم المنتخبين. وبالتالي تشجعنا الجهود التي بذلتها مؤخراً حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة الفساد، بما في ذلك التعهد بإصدار تشريعات جديدة لمعالجة الإفلات من العقاب، والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة هذه الجهود، بما في ذلك من خلال برامجها الثنائية. ولأننا ندرك أن الحكم الرشيد أمر أساسي لازدهار أي مجتمع، ولأننا نريد أن تزدهر جمهورية الكونغو الديمقراطية، تبدأ الولايات المتحدة تنفيذ برنامج جديد لمكافحة الفساد في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل دعم شراكتنا الثنائية التي بدأت خلال الزيارة التي قام بها الرئيس تشيسيكيدي إلى واشنطن.

كما أننا نتطلع إلى رؤية الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر. ونتوقع الحصول على النص الكامل للاستعراض وفقاً للالتزامات التي قدمتها الأمانة العامة. ونرحّب أيضاً بأي وثائق إضافية تود الأمانة أن تقدمها، على الرغم من أننا ندرك أن التقرير لن يُلزم الأمم المتحدة أو أعضاء مجلس الأمن باتخاذ أي نهج معين للعمل.

إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف هي التي تملك السلطة لتوفير الموارد والأمن لمواطنيها، ومثلما أدلى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بصوته في الانتخابات لصالح التغيير، يتعيّن على الحكومة الجديدة أن تدلي بصوتها – أن تصوت ضد الفساد والعنف، والأهم من ذلك، أن تصوّت لصالح مستقبل أفضل لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث الحكومة على انتقاء الخيار الأفضل بالنسبة لجميع الجهات التي تمثلها.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي على إحاطتها. ونرحّب بالتقدم المحرز

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إنشاء حكومة ائتلافية جديدة. وننضم إلى الأمين العام في الترحيب بإشراقة الأمل التي عمّت أرجاء البلد، على النحو الوارد في آخر تقرير له (S/2019/766). كما نثني على الزيارة التي قام بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر، والتي أظهرت دعمه للبلد. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تشمل الحالة الأليمة في مقاطعتي كيفو وإيتوري. وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أن أركز على بضع نقاط.

أولاً، لا يزال التعاون الإقليمي أساسياً في التصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، شأنها شأن البلدان الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى، قد عانت من النزاعات والصعوبات الإنسانية لسنوات. وينبغي التصدي للأسباب الجذرية لتلك المشاكل. ونرحب بالخطوات التي اتخذها الرئيس تشيسيكيدي لتعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة، والتي أدت إلى عقد اجتماع لبناء الثقة في كينشاسا. ونُشجّع الموقّعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على الوفاء بالتزاماتهم بموجبه، والاستفادة من الزخم الحالي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والعمل معاً لتشجيع تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة. لقد حان الوقت لتقديم احتياجات الشعب الكونغولي على السعي إلى تحقيق المصالح الحزبية.

ثانياً، ينبغي معالجة الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل الاستعجال. فعلى الرغم من التقدم المحرز على الجبهة السياسية، بات من المؤسف استمرار إزهاق الأرواح بسبب العنف والمرض. فمنذ الأول من حزيران/يونيه، قُتل ١٩٧ مدنياً على الأقل في إيتوري وهناك ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٣٠ مشرد. ويكتسي التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة أهمية لمنع حدوث المزيد من العنف.

إن أزمة الإيبولا الحالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي الآن ثاني أكبر حالة تفشي على الإطلاق، مع ظهور ٠٥٠ ٣ حالة إصابة مؤكدة و ١٠٠ ٢ حالة وفاة منذ آب/أغسطس ٢٠١٨. ولا تزال الحصبة والملاريا والكوليرا تحصد الأرواح ويجب معالجتها بنفس القدر من الإلحاح. ونرحب بالمؤتمر الدولي المعني بالصحة العامة الذي ستستضيفه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية الشهر القادم في غوما. فهو سيقوم بحشد المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان البلد الذين هم في أمس الحاجة إليها. وينبغي أن يتحد المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة ويحتشدوا وراء تلك الجهود.

ثالثا، ينبغي إعطاء الأولوية لدعم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى نحو ما تذكر الممثلة الخاصة للأمين العام، وكما هو واضح من التقرير، يكتسي دور البعثة في البلد أهمية حاسمة وبالغة. وهذا هو السبب في أن تقديم الدعم للبعثة ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى. وينبغي أن تدار الحالة المالية الراهنة في الأمم المتحدة بحيث لا تعيق قدرة البعثة على الوفاء بولايتها. وينبغي أن تقترن الولايات بالموارد، وأن يعقب وجود التزام بوضع ميزانية لحفظ السلام تحقيق ذلك الالتزام. ومن جانبها، تواصل إندونيسيا تقديم الدعم بوصفها أحد البلدان المساهمة بأكبر عدد من القوات في البعثة، الذي يبلغ في الوقت الراهن ١٠٤٤ فردا، بمن في ذلك ٢٨ من حفظة سلام من النساء، وكتيبة قابلة للانتشار السريع قوامها ٨٥٠ فردا. ويواصل حفظة السلام التابعين لنا العمل مع المجتمعات المحلية وفاء بولاياتهم.

وفي الختام، إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة لمساعدتنا، وسنواصل العمل مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، كصديق وشريك حقيقي، لكفالة تحقيق السلام الدائم في بلده.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جنوب أفريقيا.

تنضم جنوب أفريقيا إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، على إحاطتها بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينوه وفد بلدي ويشيد بالدور الأساسي الذي تضطلع به البعثة في مواجهة عدم الاستقرار الدائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي حماية المدنيين. وتثني جنوب أفريقيا على الدور والقيادة التي أبدتها الممثلة الخاصة للأمين العام زروقي فيما يتعلق بالقضايا الحاسمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ضمان اضطلاع البعثة بولايتها على نحو فعال. وسأركز اليوم على مسألتين رئيسيتين، هما: تحسين المناخ السياسي، والحالة الراهنة في الجزء الشرقي من البلد.

فيما يتعلق بالحالة السياسية، ترحب جنوب أفريقيا بتشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تشكلت تحديدا بسبب اتباع النهج التوافقي في تكوينها وتوزيع الوزارات بين منصتين سياسيتين رئيسيتين بصورة تتماشى مع التعهدات المقدمة في تموز/يوليه. ونرحب على وجه الخصوص بالتركيز على تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث إن تمثيلها قد بلغ ١٧ في المائة بعد أن كان ١٠ في المائة.

ومنذ صدور التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/575)، ما برحنا نلاحظ اتجاها إيجابيا في تنفيذ الرئيس فيليكس تشيسيكيدي لنهجه الاستراتيجي المتبع إزاء تسوية النزاعات وبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتوضح مبادرات بناء الثقة مع البلدان المجاورة التزامه الشخصي بالتنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وهذه التطورات الإيجابية، التي يدعمها الاستقرار النسبي في الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعطي زخما لإيجاد حل للمسائل الأخرى في مجالي السلام والأمن في المنطقة.

وفيما يتعلق بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال الحالة العسكرية والإنسانية معقدة. وعلى نحو ما يذكر الأعضاء، فقد تم تقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن منطقة البحيرات الكبرى في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8630). وباعتبار جمهورية الكونغو الديمقراطية بلدا من البلدان المعنية، فقد تشاطرت شواغلها إزاء وجود الجماعات المسلحة وأنشطتها، وإزاء الاشتباكات القبلية ووباء الإيبولا، وهي شواغل تتشاطرها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إلا إننا نشعر بالتفاؤل إزاء استراتيجية جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى معالجة التحديات المتعلقة بالسلام والأمن، التي تشمل بناء قدرات أجهزة الدفاع والأمن، فضلا عن إنشاء منتديات وطنية تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات المحلية، بهدف تعزيز التماسك الوطني.

وتتشاطر جنوب أفريقيا الشواغل التي أثارها الأمين العام في تقريره (S/2019/776) إزاء تفشي فيروس إيبولا وما يمكن أن يترتب عنه من أثر على المنطقة. ولا يزال نقص التمويل وضعف إمكانية الوصول إلى مناطق النزاع، فضلا عن تدني مستويات التعاون بين المجتمع والحكومة يعوق جهود الاستجابة على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويزيد تفشي الكوليرا والحصبة من تعقيد الحالة الإنسانية الهشة والنظم الصحية الضعيفة بالفعل. كما يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على مراكز علاج فيروس إيبولا والموظفين العاملين فيها، وهي أمر ندينه. وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بإطلاق بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي لمكافحة فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يبرهن على استعداد البلدان الأفريقية للعمل معا لمعالجة أحد الشواغل الصحية الهامة. ونرحب أيضا بالعمل المستمر الذي يضطلع به منسق الأمم

المتحدة المعني بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا ومنظمة الصحة العالمية دعما للجهود الوطنية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية والإنسانية العامة، يشيد وفد بلدي بالدور الحيوي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي للتحديات الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نقدر الجهود التي يبذلها لواء التدخل التابع للقوة في مواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، وكذلك الأعمال المضطلع بها من خلال المساعي الحميدة للسيدة زروقي في الاجتماع مع الجهات المعنية الرئيسية لمناقشة الفرص المتاحة لدعم الإصلاح المؤسسي والتصدي الجاري لفيروس إيبولا.

ومن الآن فصاعدا، تتمثل أحد مجالات التركيز الرئيسية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في أهمية ضمان تنفيذ برامج فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، وإرساء سلطة الحكومة في المناطق المحررة من القوى الهدامة. ويكتسي هذا أهمية خاصة بالنظر إلى التقدم المحرز في مناطق مثل إيتوري فيما يتعلق بتوقيع اتفاق سلام والاستعداد لتسريح المقاتلين المسلحين. ومن ثم تتطلع جنوب أفريقيا إلى نتائج استعراض الأمين العام الاستراتيجي المستقل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا إننا في نهاية المطاف نعتقد أن أي تعديل لولاية البعثة ينبغي أن يكون مستندا إلى التطورات في الميدان.

وتؤيد جنوب أفريقيا استمرار التزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق السلام المستدام والأمن والاستقرار. أما البيان المشترك الصادر عقب مؤتمر القمة العادي التاسع والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عقد في آب/أغسطس، فيسلط الضوء على الشواغل المتعلقة بالحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي اتفقت على أساسها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على التعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. كما نشعر بالتفاؤل إزاء التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي تعهدا بموجبه بمواصلة العمل دعما لتوطيد الاستقرار والحكم الديمقراطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرى أن المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، لا يزال يشهد مسارا إيجابيا في التطورات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الانتقال السلمي للسلطة في أوائل عام ٢٠١٩. ومن أجل الاستفادة من الزخم الحالي، سيحتاج البلد إلى دعم حقيقي من الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين في تنفيذ برامجه الحكومية، التي تركز على الجهود السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. ونحن على اقتناع راسخ بأنه لا بد للمجتمع الدولي، بالعمل من خلال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، أن يواصل الحفاظ على روح التضامن مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفير ما يلزم من الدعم السياسي والمالي وغيرهما من أشكال الدعم في إطار الجهود الرامية إلى ضمان عدم عكس مسار المكاسب التي تحققت حتى الآن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد بضعة أيام فقط من اجتماع الأسبوع الماضي بشأن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (انظر S/PV.8630).

ونود أيضا أن نشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على تعليقاتهم وآرائهم بشأن الحالة السائدة في بلدي. ويشعر وفدي بالامتنان للأمين العام أنطونيو غوتيريش على التقرير قيد نظر المجلس (S/2019/776)، وعلى التزامه ومشاركته الشخصية في البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود أن نعرب عن نفس الامتنان للسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قدمت لنا التقرير توا. واسمحوا لوفد بلدي بأن يدلي ببعض التعليقات والملاحظات على التقرير، والتي ستركز على الحالات السياسية والأمنية والاجتماعية والإنسانية.

كما يشير التقرير قيد النظر، فإنه بعد أن تولى فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، رئيس الجمهورية، منصبه، اتسم الوضع السياسي تباعا بتشكيل الجمعية الوطنية، وأعقب ذلك ببضعة أشهر تشكيل مجلس الشيوخ قبل أن يعين رئيس الجمهورية حكومة ائتلافية، برئاسة رئيس الوزراء سيلفستر إيلونغا إلونكامبا. وعلى نفس المنوال، أنشئت سلطات إقليمية وهي تمارس عملها. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه المرحلة قد أُنجزت مع تسوية المحكمة الدستورية لمختلف النزاعات الانتخابية.

وكما أشرنا في بياننا أمام المجلس في ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8630) شارك رئيس الجمهورية خلال هذه الفترة في النشاط الدبلوماسي المكثف، الذي قاده إلى عدة بلدان في المنطقة بغية إعادة تأكيد التزام بلده المستمر بعلاقات حسن الجوار والتعايش السلمي، مع احترام السلامة الإقليمية والسيادة للدول الأخرى. وبالإضافة إلى مؤتمرات القمة التي عقدت مع أقرانه في كينشاسا ولواندا، شارك أيضا في اجتماعات الاتحاد الأفريقي في نيامي، واجتماعات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في دار السلام.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة أيضا إلى زيارة العمل التي قام بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر بدعوة من رئيس الجمهورية. وأتاحت الزيارة للسلطات الكونغولية أن تؤكد من جديد ثقتها في الأمم المتحدة والأمين العام لإظهارهما التضامن مع الشعب الكونغولي في أعقاب تفشي مرض فيروس إيبولا، الذي ما برح مستعرا في منطقة بيني لمدة عام تقريبا.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يؤكد التقرير وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية الخطرة، التي لا تزال تتسبب في الدمار وانعدام الأمن في الجزء الشرقي من بلدي. ولا تزال هذه الحالة تشكل مصدر قلق كبير لرئيس الدولة، وقد جعلها إحدى أولويات برنامج الحكومة. وبالفعل، قال في معرض إشارته إلى الحالة في خطاب تنصيبه:

”تمثل استعادة السلام في جميع أنحاء البلد أولوية، لأن سلامة مئات الآلاف من أبناء الوطن، واستقرار المؤسسات القائمة، والانتعاش الاقتصادي، وإرساء بيئة السلام مع جميع جيراننا عرضة للخطر“.

وقال رئيس الجمهورية ما يلي في معرض الإشارة إلى الحالة نفسها من على منبر الأمم المتحدة أثناء المناقشة العامة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة:

”يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه بلدي اليوم، في ضمان السلام والأمن والاستقرار. ومنذ تنصيبنا، واقتناعا منا بالضرورة المطلقة للسلام، التزمنا دون تحفظ بتحقيق هذا الهدف، آخذين في اعتبارنا بعده الإقليمي والدولي بالكامل“ (A/73/PV.7).

وتمشيا مع هذا الهدف، لا تزال الحكومة معبأة وعاقدة العزم على مواصلة الكفاح ضد القوى الهدامة إلى أن يتم القضاء عليها تماما، من أجل تمكين شعبنا في ذلك الجزء من البلاد، والذي ما برح يتطلع إلى العيش في سلام طوال عدة سنوات، من أن يشهد أخيرا تحول حلمه إلى حقيقة واقعة.

ويسر وفد بلدي أن يشير إلى أنه، في إطار ذلك الكفاح، لن تواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة التعاون فحسب، بل ستعززاه أيضا من أجل التغلب على جميع الجماعات المسلحة، واستعادة السلام الذي طال انتظاره في ذلك الجزء من البلد مرة واحدة وإلى الأبد.

ويتشاطر الأمين العام للأمم المتحدة هذا الرأي أيضا. وبالفعل، أدلى بالملاحظة التالية في إطار حديثه عن حالة انعدام الأمن في الجزء الشرقي من بلدي، أثناء الفرصة التي أتاحها له رئيس الجمهورية للتكلم أمام الجمهور في كينشاسا، بعد لقائه بسكان بيني وبوتمبو.

”إن الأمن هو الشاغل الأول. وقد لمست شعورا بالإحباط لدى السكان، بما في ذلك تجاه بعثة الأمم المتحدة. وعلى بعثة الأمم المتحدة أن تزيد من التعاون مع القوات المسلحة الكونغولية من أجل التصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة والقوات الديمقراطية المتحالفة.“

ولذلك، من المناسب الإشارة إلى محادثات الأمين العام في كينشاسا مع السلطات الكونغولية والشخصيات الأخرى التي التقى بها، والتي يشير إليها التقرير قيد النظر في الفقرة ١٧:

”خلال الزيارة التي قمتُ بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر، أتيحت لي فرصة عقد اجتماعات مع ممثلي القوى السياسية الرئيسية ومؤسسات المجتمع المدني في البلد، وشمل ذلك الرئيس تشيسيكيدي، ورئيسة الجمعية الوطنية جانين مابوندا، ورئيس الوزراء إيلونغا. وكان أهم استنتاج تمخضت عنه الاجتماعات التي عقدتُها هو ضرورة اشتراك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الأمن الوطني في العمل معا على نحو أكثر فعالية للتصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة“ (S/2019/776، الفقرة ١٧).

وفي السياق نفسه؛ أن يدرج رئيس الجمهورية المناقشات التي ستجري باعتبارها جزءا من الاستعراض الاستراتيجي للبعثة. وأوضح موقفه من منبر الأمم المتحدة:

”ألاحظ تلاقي الآراء مع الأمين العام بشأن الحاجة الملحة إلى إعادة تشكيل البعثة لتوائم تطور الحالة على أرض الواقع من خلال زيادة التركيز على قدرات الاستجابة التشغيلية لقوات الأمم المتحدة إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعبارة أخرى، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى البعثة على أن تكون بعثة مبسطة وقوية ومجهزة تجهيزا جيدا، وتتمتع بولاية ملائمة، مثل لواء التدخل السريع الذي ساعد ذات يوم على دحر حركة ٢٣آذار/مارس“ (A/73/PV.7).

وهذا يعني أن أي مواءمة لهذه القوة يجب قبل كل شيء أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات والأولويات الحقيقية في الميدان بدلا من أي اعتبارات أخرى، ولا سيما المالية منها.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة، التي تشكلت للتو والذي يشمل برنامج عملها الطموح استعادة الهدوء في البلد وتعزيز المصالحة والتماسك والوحدة الوطنية، فضلا عن تعزيز سلطة الدولة، في جملة أمور، ستحتاج إلى البعثة لدعمها في جهودها الرامية إلى الحفاظ على الأمن واستعادة سلطة الدولة في مناطق

النزاع من أجل إرساء السلام والاستقرار الدائمين، توطئة لإعادة السكان إلى العمل وتعزيز التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى أن انضمام رئيس الجمهورية إلى السلطة أدى إلى إحداث زخم دفع المقاتلين من بعض الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتهم. وينبغي تشجيع هذا الزخم المستمر من خلال إنشاء إطار مناسب لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع بشكل فعال. وهذا يفسر النداء الذي وجهه رئيس الجمهورية إلى الأمين العام خلال زيارته إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل توفير الدعم المالي الثابت لتمكين عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة من أن تغدو برنامجا يعزز بصورة فعالة إعادة إدماج المقاتلين السابقين.

وكما يعلم مجلس الأمن، لا تزال الحالة في الجزء الشرقي من بلدي تتسم أيضا بتفشي فيروس الإيبولا. ونظرا لخطورة الحالة، أنشأ رئيس الجمهورية وحدة تقنية تضم خبراء دوليين، تحت إشرافه. وقد وضعت تلك الوحدة استراتيجية جديدة للاستجابة، تؤتي ثمارها بالفعل. غير أننا يجب أن نعترف بأنه على الرغم من الجهود المبذولة لاحتواء الوباء، فإنه لم يتم القضاء عليه بعد. ولكن وفد بلدي يود أن يُطمئن أعضاء المجلس إلى أننا سنواصل اتخاذ إجراءات لمكافحة هذا الوباء والقضاء عليه، وذلك بدعم من مختلف شركائنا، بمن فيهم منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة الأمم المتحدة والكثيرون غيرهم. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للتنويه بما أظهره جميع شركائنا من تضامن مع بلدنا في كفاحه ضد الإيبولا. وأود أيضا أن أحث المجتمع الدولي على دعم المؤتمر الدولي بشأن الصحة العامة، الذي سيُعقد في غوما في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، التي يسلط تقرير الأمين العام (S/2019/776) الضوء عليها، ودون رغبة في الخوض في هذا الموضوع، أود أن أشير بإيجاز إلى أن ذلك يُعزى أساسا إلى النزاعات المسلحة المتكررة في بلدي وفي المنطقة. فهذه النزاعات هي سبب ما نشهده من نزوح جماعي للسكان الذين يُجبرون على العيش بعيدا عن ديارهم حيث يتطلب توفير احتياجاتهم الأساسية تدخلا خارجيا. وترجع هذه الحالة أيضا إلى الأوبئة والكوارث الطبيعية. وتطلب حكومة بلدي الدعم من شركائها الذين ما برحوا يمدون يد العون لدعمنا في التعامل مع هذه الظروف.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على امتنان حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية للأمم المتحدة ولمجلس الأمن على جهودهما المتواصلة وتفانيهما في خدمة قضية بلدي. وأود أيضا أن أشكر مرة أخرى السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة. وأخيرا، أود أن أنوه بحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات تقديرا للتضحيات البشرية والمادية التي يواصلون تقديمها من أجل مصلحة بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.